

الاستبداد والفساد في كردستان وتأثيره على الشخصية الكوردية

الفساد والاستبداد - قرينان، حيث لا بد للفساد من استبداد يحميه، ولا بد للاستبداد من فساد ينفق عليه

محمد القدوسي (مفكر مصري)

يختص هذا المقال بكوردستان الجنوب وكيف يفرض نمط الحكم الحالي سلوكيات معينة على المواطنين عموماً، على اختلاف انتماءاتهم ومستوياتهم الوظيفية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

فساد الإدارة يعني إساءة استعمال السلطة السياسية أو النفوذ السياسي للمنفعة الشخصية سواء من خلال الرشوة، الابتزاز، المحسوبية، الغش أو الاختلاس، وفي الحالة الكوردية إقتراف جريمة القتل وإنكار الضلوع فيها رغم المؤشرات الواضحة. بدأ الفساد من قمة الهرم الحزبي، ثم تحول إلى القطاع الحكومي وبعد نقشي في القطاع الخاص. وهكذا أصبح نظام الفساد يغذي نفسه من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى أعلى. ليشمل ويترسخ في معظم أركان ومفاصل الإدارة الكوردية الحالية نزولاً إلى وظيفة فراش في مدرسة ابتدائية عادية؛ حيث يسود نظام الفيتي فيفتي لأكثر من عقدين من الزمن، وتوج هذا النظام الشاذ "ببركات" الاتفاق الاستراتيجي بين قيادة حدك واوك. وهو إتفاق يشبه إلى حدود بعيدة الإتفاق الاستراتيجي بين قاطع طريق يدعى (مام بابير) وملا الجامع، لتقاسم الأرباح التي يأتي بها (مام بابير) وقد أشار إليها الملا في خطبة يوم الجمعة حينما كان مام بابير حاضراً بين المصلين، فتكلم الملا في خطبته بذكر اسم مام بابير الذي تتنح، قال الملا وهو يشدد على مقاطع بعض الكلمات ويخفف على أخرى: (لاتتحنون، المعز ثلاثون، لك عشرة ولي عشرون)

ففي الحالة الكوردية، وفي ظل الهيمنة العائلية والحزبية المطلقة على ثروات وميزانية كردستان، تسخر الأسرة الحاكمة الموارد الإقتصادية والفرص السياسية الثمينة للحصول على امتيازات وصلاحيات شخصية، كما يعمل الرهط الحاكم على الالتفاف على القوانين لشرعة اللامشروع، وقد تعين لجان أو مسؤولين لمكافحة ظواهر الفساد لتضليل الرأي العام، في حين يجسد هؤلاء الذين يوكل إليهم واجب التصدي لظاهرة الفساد أقبح جوانبها، وبتفنيهم وقابلياتهم في التملق يشوهون الحقائق لصالح أفراد في قمة الهرم السلطوي.

وبغياب الآليات المؤسسية لمقاومة الفساد، يصعب على الناس تفادي المسؤولين الفاسدين ومكافحتهم حسب القوانين المناهضة للفساد، فمعظم المسالك تكون مسدودة، ويضطر المواطن على المرور في قنوات الفساد والتوسل بالموظفين الفاسدين لقضاء حاجاتهم.

وبسبب الهيمنة الحزبية على الجامعات الكوردية، لم تعد الجامعات تمد المجتمع والدولة والقطاع الخاص بالكفاءات المهنية، ومنذ أن فقدت استقلاليتها أصبحت تخرج طلبتها تلقائياً دون أن يكونوا مستحقين أو مؤهلين لذلك.

وتفشيت ظاهرة استغلال الوظيفة العامة للكسب غير المشروع، ودون اكتراث بالقوانين من قبل كبار الموظفين الحزبيين ومن المقربين من الرئيس من الأزواج والأولاد وأبناء الإخوة والأخوال، فهم يمتلكون العقارات بأبخس الأثمان أو عن طريق الابتزاز.

عند مشاهدة قنوات التلفزة الأهلية في كردستان، يدرك المشاهد المستويات التي بلغها الفساد في ظل الإدارة الحزبية التي يتقاسمها قادة الحزبان الحاكمان (حدك) و (اوك). إن نقشي الفساد يسهل تجاهل القوانين بكافة أشكالها، بما فيها تجاهل قوانين الصحة والسلامة الغذائية، ويبقى القضاء الذي تسرب إليه الفساد معطلاً مما يسهل النجاة من الملاحقة القضائية وإفلات المتهمين. إن تكرار حجز المواد الغذائية والأدوية الفاسدة بالآلاف الأطنان في مدن كردستان، يكشف مدى خطورة حجم الفساد على قوانين الصحة وسلامة المواطن، وبهذا يخل بالمصلحة العامة لصالح امتيازات مالية شخصية.

فقد أكد لي عدد من الزوار لكوردستان، أن هناك عدم احترام للوقت في المكاتب الحكومية، ومماثلة وتسويق في إنجاز الخدمات البيروقراطية، وإهمال في العمل وفقدان الحرص على جودته، والمحسوبة منقشية، كذلك الرشوة وسوء استعمال السلطة والتعامل الفوقي مع المواطن العادي.

إضافة إلى الأضرار الفادحة التي يسببها الفساد من الناحية الجسدية وتفشي الأمراض، يتسبب الفساد الرسمي في تغيير البنية الأخلاقية والإنسانية في المجتمع، وهو الهدف من كتابة هذه المقالة.

ولدت الإدارة الكوردية الحالية من رحم أحزاب لاديمقراطية ويغلب عليها الطابع الشخصي الاستبدادي، فالحزب يملك جهاز للأمن تحت سيطرة الإبن. الإبن يرعى مصالح والده بالدرجة الأولى. ويصرف على هذا الجهاز أموال طائلة من الميزانية العامة يقررها (والده) رئيس الحزب وليس البرلمان أو الحكومة. وهو جهاز بني على المحسوبية والمنسوبة العائلية، واتصف بتبني وسائل قمعية للحريات العامة، اغتيال الصحفيين وقتل المعارضين وحرق مقرات أحزاب المعارضة السلمية واختطاف المواطنين، وزرع الجواسيس على شاكلة نظام صدام حسين في معظم مؤسسات المجتمع والحكومة في المدن والاقضية والنواحي وحتى في القرى النائية.

ثم أن الحزب يسيطر على قوات الشرطة، والمليشيات الحزبية ولها أيضاً "عصابات إرهابية سرّية" لمهام خاصة لتوحي بالشراسة إن تمادى المواطن في المعارضة لسلطة الزعيم المقدس!

والحزب يسيطر على الخزينة العامة ويحدد الرواتب ويوزع المنح ويقلد الوظائف في البرلمان والحكومة ويعين السفراء في الخارج، كما يعين الوزراء في بغداد وكوردستان، ويمنح الأراضي لمن يريد أو يغتصبها ممن يريد، كما يقرر لمن تمنح العقود التجارية الكبيرة، إضافة إلى احتكار العائلة لوسائل الاتصالات الهاتفية المتعددة. كورك وآسيا سيل، واستغلال جميع المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة لخلق جيل سهل الانقياد وخنوع لايبالي بالكرامة أو القيم الإنسانية، يكون أشبه بالحيوان ويقبل أن يكون رأس السلطة، راعياً عليهم وليس هناك راع بدون كلاب، وغالباً مايشار الي الراعي بـ "الرئيس المقدس".

والاسرة الحاكمة تسيطر على جميع فرص العمل عبر سيطرتها التامة على البيروقراطية الحكومية، وبذلك تحرم الذين لاتستطيعهم، فتأخر أو ترفض التراخيص او تضع العراقيل امام طلاب العمل بحيث يصاب باليأس فيتخلى المواطن عن طلبه.

يتعرض عقل المواطن الى التلقين اليومي لزرع الالفة بين المجتمع و استبداد "الزعيم المقدس" فصورة الزعيم في كل مكان في الدوائر الحكومية والحوانيت البسيطة والى دكاكين الحلاقة، مما يذكر المواطن بأنه يراقبهم ليل نهار.

ويقوم أزام "الزعيم المقدس" وهم مرتزقة الإعلام الشفهي والمرئي والمقروء، بتجميل مساوىء الحاكم عبر شبكات واسعة من الفضائيات والصحف والمجلات بايعاز السلبيات الى المستويات الوسطى والواطنة من كوادر حزب "الزعيم المقدس" وأنهم لم يفهموا بالشكل الصحيح تعليمات الرئيس الحكيمة الصائبة، أي أن الخطأ هو من الآخرين وليس من "الزعيم".

وتنتقل وسائل الرقابة الصارمة الى "شمولية التسلط" فمن التسلط على الجسد والرزق الى التسلط على العقل والسيكولوجية. الهدف هو ان يفقد المواطن ملكة "التفكير الحر" ليتصرف وفق "السطو الثقافي لعقله" ، وما ان يفقد المواطن الحرية الفكرية حتى يفقد الإرادة الحرة في العمل النضالي ومقاومة الاستبداد والفساد.

لقد حصلت تحولات جذرية في شخصية المواطن الكوردي جراء خضوعها ولأمد تجاوز العقدين من الزمن لهيمنة نظام عائلي أنتج ووسع وحمل "منظومة الفساد" في المجتمع الكوردستاني، ولم يبقى الفساد حكراً على رأس السلطة وأولاده وأقربائه، إنما شمل جميع أوجه الحياة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمع تحرر لتوه من نظام شمولي إجرامي بامتنياز.

فالمواطن الكوردستاني الراض لظاهرة الفساد السلطوي يكون في أحسن الأحوال مهمشاً، وهذا ما يدفعه الى السكوت أو الانسجام مع "منظومة الفساد" السلطوية والتي شملت جميع مؤسسات الحكم: القضائية والتنفيذية والتشريعية وتسخير السلطة الرابعة "الإعلام الحزبي" مستغلاً طمع بعض الصحفيين والكتاب الذين أجروا أقلامهم وابعوا ضمائرهم مقابل مبالغ ضخمة وسفراتٍ ممتعة، مهامهم وإن اختلفت فإن هدفها واحد وهو تلميع صورة النظام وتشويه سمعة المعارضة.

حتى ولو افترضنا ان "الرئيس المقدس" وليّ الى غير رجعة، كما هو الحال مع (زين العابدين بن علي) تبقى مشكلة الفساد دون حلّ، لأن أدوات الفساد داخل الجهاز الحكومي من ألام الحاكم الهارب من وجه العدالة يحتلون معظم المناصب الحيوية في الجهاز القضائي والتشريعي والتنفيذي. وتنظيفها يحتاج الى جهود حثيثة متواصلة وصارمة، لإعادة المصادقية الى تلك الأجهزة. توجد مخاطر من عودة الاستبداد والفساد، حتى بعد رحيل رأس الفساد، تحت واجهات وطنية مقنعة. لذا يحتاج العلاج الى تطهير هذه الأجهزة من رجالات النظام البائد تطهيراً كاملاً وسد الطريق أمام عودتهم تحت أية ذريعة كانت.

يشعر معظم المراقبين المتابعين لحالة الفساد الحزبية المزمنة في كوردستان، أن هناك "توحيد في صف بطانة الحاكم الفاسدة، فأحدهم يحمي الآخر، وقد أجمعوا على موقف موحد ومتناغم ضد القوى المعارضة للفساد، واجتمعت كلمتهم على التملق "للرئيس المقدس" وتعظيمه " لأن مصالحهم مرتبطة ببقاء الرئيس الذي منحهم حق الاختلاس والثراء تحت حمايته، وتقليد المناصب دون أهلية، وزواله يعني نهاية مصالحهم. لذا يجسد دفاعهم المستमित عن "الرئيس المقدس" الدفاع بالدرجة الاولى على مصالحهم الشخصية.

تجسد الحالة الكوردية في مضمار الاستبداد والفساد حالة خاصة، وتتمثل في الاستيلاء على مدينة كاملة مثل "صلاح الدين" بمبانيها وأراضيها، ومنها تُحكّم مدينة اربيل العاصمة وليس العكس.

وعندما يقتنع أكثرية الشعب بأن الفساد والحكم المطلق توطدا في البلاد، يتسائل المواطن الماعمل؟ هل يسكت؟ ينحاز الى السلطة ام يجابهها؟ وكيف يجابه؟ كيف نبني نظام العمل المشترك، أي التغلب على الروح الفردية التي زرعتها نظام الفساد والاستبداد داخل المجتمع؟ إن الروح الفردية تفصل المواطن عن المجتمع، ويعطي القوة الى الادارة الفاسدة ويضعف الفرد والمجتمع أمام سلطة الدكتاتور. يفكر الفرد بذاته ومصالح اسرته بمعزل عن مصالح المجتمع ومثله العليا. وهذا يخدم مباشرة نظام الاستبداد والفساد. لذا مقابلها ينبغي انماء الروح الجماعية. أن الروح الجماعية المتماسكة والواعية هي التي أطاحت ببن علي ومبارك. فالقضاء على سلطة الفساد يقتضي إشراك الجماهير في العمل وبدونها يستمر الفساد. فقد صبر الشعب المصري على فساد واستبداد نظام مبارك فبقي النظام أكثر من ثلاثين عاماً، وعندما نفذ صبره ثار بتصميم واندفاع فأطاح به.

من الواضح ان هناك ظواهر مزمنة يعاني منها المجتمع الكوردي مثل "الفردية" و "الإنتهازية" و "والغطرسة" وضعف ثقافة المقاومة ضد الاستبداد الكوردي، متفشية بشكل خاص في أوساط المثقفين الكورد، وتقف عقبة أمام الكفاح المشترك الجماهيري، فبرغم وجود أعداد كبيرة من المثقفين الناقمين على ظاهرة الاستبداد والفساد في كوردستان وخارجها، إلا انهم نظراً لكونهم أفراداً – حتى وإن كانوا عباقة - ، فانهم لايشكلون خطراً على سلطة الفساد الكوردية. - إذ تمرّس الشعب الكوردي على الكفاح ضد الاحتلال الأجنبي – وليس ضد طغاته المحليين من أبناء جلدتهم!! إن شردمة المثقفين الكورد عامل مساعد لديمومة فساد واستبداد السلطة الكوردية الحالية.

إننا لانجد في تاريخ الكورد المعاصر ثورة كوردية داخلية لقلب نظام كوردي طاغ وفساد، بل العكس نرى الخضوع التام لسلطة كوردية إقطاعية المنحى أذلته وتخلت عنه كما هو الحال في عام 1975 وحرب الزعامات في 1993 – 1997 تلتها أعوام الفساد المشيئة. الخضوع للفاشلين والمنتفعين من قادة الأحزاب المتاجرين بالقضية الوطنية، هي ظاهرة ملفته للنظر. وتدل على خلل خطير في ثقافة المقاومة الوطنية الكوردية.

كما إن النموذج الذي تقشى في أوساط الناس هو رجل الأعمال الذي استخدم النفوذ السياسي لجمع المال وأصبح ثرياً دون متاعب (بزنس مان كوردي من طراز العائلة الحاكمة) والذي يرتدي بدلات أوروبية أنيقة مع رابط العنق الملون ويستخدم آخر موديل للسيارات المستوردة من أوروبا أو اليابان ويعيش في فيلات اشترها في

دويلات الخليج أو في أوروبا وأمريكا، شباب العائلة الحاكمة أصبحوا نموذجاً يقتدى بهم. أي أن يصبح المرء مليونيراً بأسرع وقت ودون عناء وخارج الشرعية.

دور أجهزة إعلام المعارضة الكوردية المتمركزة في السليمانية ودور الصحافة الأهلية في كشف الحقائق عن الفساد وفضائح السلطة الكوردية هو موضع تقدير، لكن الأحداث أثبتت أنها دون مستوى الآمال التي عقد عليها أبناء كردستان. استراتيجية المعارضة محكومة بالعامل المحلي أو الحزبي الضيق، والتراخي عندما تلوح السلطة الكوردية الفاقدة المصدقية بالحوار والاستعداد لادخال الاصلاحات، مما خلق لدى الكثيرين إنطباع وجود نقص في تصميم المعارضة على احداث التغيير في جوهر الحكم في كردستان. والى اليوم ينقص المعارضة الحزبية فهم جوهر هذه الادارة ومدى استعدادها لاستخدام أفذر الأساليب للبقاء في السلطة.

فالموقف الثوري هو القادر على احداث التغيير الديمقراطي العميق وليس المساومات مع سلطة ولدت وبنيت ونمت وترسخت على اسس عائلية استبدادية بمنطق آغوي ووفق مبدأ الكذب والاقصاء والتزوير والقمع ومواصلة اللعب على أنغام الديمقراطية واحترام حقوق الانسان.

هنالك طاقات ثورية كوردستانية جبارة في الداخل والخارج لم تحشد لمعركة المستقبل الى الآن ولم تستغل بالطريقة الصحيحة لصنع التغيير في المجتمع الكوردستاني. ورغم محاولات السلطة الفاسدة شراء الذمم عن طريق الرشوة والمنصب وصرافها للأموال العامة لشراء الذمم أو تحييد العناصر المستقلة، بقيت شرائح كبيرة من المثقفين والمناضلين مستقلين ولم ينحنوا لإدارة فاسدة. هؤلاء هم أمل مستقبل شعب كردستان. لكن على كل فرد التنازل عن شئ من فريته لصالح الجماعة، ان لم يتنازل عن كلها.

وتبدأ الخطوة الهامة باختيار الهدف الموحد الحاشد لطاقات الجماهير وديناميكيته وهو وضع "نهاية للفساد والاستبداد" في كردستان، وبناء ادارة حضارية على اسس العدل وسيادة القانون، وتتوحد جميع الشرائح تحت الشعار المذكور في حركة سياسية جماهيرية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة ممارسة الضغط من داخل كردستان ومن خارجها. ويمارس الضغط من داخل الأحزاب الحاكمة ومن خارجها. وهذا يشمل جهاز الشرطة والبيشمركة وجهاز الأمن الحزبي. لقد قادت انتفاضة شعبي تونس ومصر قوى غير متجانسة ثقافياً وأيديولوجياً ودينياً ولم تختار زعيماً يقودها، إنما توحدت في الهدف الأنبي في تونس "بن على أرحل" وفي مصر "تغيير النظام" و"اسقاط مبارك".

لقد آن الأوان أن نحشد طاقات الجماهير ونوحدها خلف "حركة ثورية جديدة" لاتربط نفسها بالزعامات التقليدية والقوى الكلاسيكية المتذبذبة أو الانتماءات المحلية، ولن يحصل التغيير الىّ بالاعتماد على قوى الجماهير الناهضة والواعية لتراثها ومسؤوليتها التاريخية وتبني استراتيجية اللاعنف للمقاومة واستخدام وسائل التواصل والاعلام الحديثة.

أيوب بارزاني. 8.3.2012.